صناعة المعاجم المختصة: -المعجم النحوي نموذجا-

The Specialized Lexicography: The Grammar Lexicon Model

الأستاذ: المضرري محمد الغالي

أستاذ اللغة العربية بثانوية بومالن دادس التأهيلية، نيابة تنغير– جهة درعة تافيلالت – (المغرب).

البريد الإلكتروني: ghali1984@hotmail.fr

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إنجاز دراسة أكاديمية معمقة حول صناعة المعاجم المختصة: -المعجم النحوي نموذجا-، والذي يعالج عدة محاور من بينها: ماهية المعجم المختص وإبراز وظيفته، وبيان طريقة تصنيفه وتبويبه، وكذا الكشف عن طبيعة التعريف فيه. علاوة على ذلك، تسليط الضوء على رصد أسس هذا المعجم المختص وتحديد ضوابطه، مع تحديد شروط صناعته وبيان أهميته. وكل هذا من أجل تأسيس صناعة معاجم خاصة تعنى بضبط المصطلحات وتحديد دلالتها تيسيرا للبحث العلمي.

ولقد اعتمدنا المنهج الوصفي، القائم على وصف المعاجم المختصة وبيان طريقة تصنيفها وتبويبها وتحديد ضوابطها وشروطها. هذا، ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن المعجم المختص هو كتاب يحتوي على مصطلحات يتم تداولها في حقل معرفي معين وفي سياق خاص، وأن أهميته تتجلى في التعريف بالمصطلحات العلمية خاصة، وأن صناعته لن تتحقق إلا بتشكيل مجموعة فرق عمل تسهر على إعداده.

الكلمات المفاتيح: معجم– صناعة– المعجم المختص– المعجم النحوي.

تمـــهيـد:

غني عن البيان أن صناع المعاجم– القدماء والمحدثون على السواء– لم يعتنوا كثيرا بصناعة المعاجم الخاصة ودراستها، إذ كانت عنايتهم تتجه أولا، صوب غايات تتصل بالمشروع المعجمي العام الذي كان يروم جمع اللغة وتدوينها وتوثيقها خشية فقدانها أو ضياعها، والتنافس نحو تدوين الألفاظ الوحشية والنادرة، ذلك أننا لا نكاد نجد معجما لغويا يخلوا من هذه المسألة التصنيفية للمواد المعجمية، لكن البحث في صناعة المعاجم المختصة يظل محتشما، مقارنة مع سابقاتها، سيما إذا تعلق الأمر بصناعة النحو العربي التي تفتقر مصطلحاته إلى معجم نحوي يضبط معاني المصطلحات وقواعدها، ويعرض الصيغ في قوالب نحوية.

ووكدي في هذه الورقة الخوض في ماهية المعاجم المختصة وبيان وظيفتها وأهميتها، وبعض القضايا المرتبطة بها، مقتصرين على محاولة صناعة معجم نحوي للمصطلحات المفردة والمركبة، على اعتبار أن النحو أحد العلوم الجديرة بموقعها في هذا المعجم، كما أن التعرف على مصطلحات هذا العلم سيسهم لا محالة في الاطلاع على التراث النحوي العربي، وكذا كل المسائل المتجددة في علم النحو. وهذا لا يتأتى طبعا إلا بعد جهد مبذول ووقت طويل.

أولا: مفهوم المعجم المختص ووظيفته:

1– مفهوم المعجم المختص:

للحديث عن المعجم المختص يجدر بنا أولا أن نحدد مفهوم المعجم الذي هو ذلك الكتاب الذي يضم بين دفتيه مجوعة من الألفاظ والكلمات الخاصة بمجال معرفي معين، مرتبة ترتيبا معينا، أو هو: "نسق من البنيات الصغرى والعلاقات المطردة والعلاقات التأليفية وفق نظام معين"(أرسلان، 2009م، ص88)، ذلك أن الكلمات والمفردات تنتظم وفق نسق من العلاقات والتأليفات والذوات التركيبية والصرفية والدلالية والصوتية. إنه – المعجم–" الإطار الذي تتجلى فيه خلاصة الأبحاث المختلفة في الصرف والتركيب والدلالة والصواتة من جهة أن التمثيل الكافي للمدخل المعجمي يستوجب لكل الخصائص المميزة " (بوغابة، 2007م، ص 363). أما لفظ

"المختصة" فيعني إضفاء صبغة خاصة على هذه الألفاظ والكلمات واستعمالها في مجال محدد وضمن سياق خاص.

والمعجم المختص بهذا المعنى "كتاب يشمل بين دفتيه متنا مصطلحيا متداولا بإحدى المجالات المعرفية، التقنية، أو المهنية، وترد مداخله مرتبة وفق نمط من أنماط ترتيب المداخل المعجمية" (اليعبودي، 2006م، ص 64)، أو هو" ذلك المعجم المشتمل على جميع المصطلحات الخاصة، والتي شرحها المختصون ضربا من الشرح مرتبة ترتيبا معينا". والناظر في معالم الحدود الفاصلة بين المعاجم اللغوية والمختصة، سيجد أن هذه الأخيرة تتميز عن نظيرتها اللغوية في تقاطعها في مرحلة من مراحل بناءها، "إذ يعتمد في تشييد النوع الأول من المعاجم على مصادر متخصصة مكتوبة أو منطوقة، ولا يحتفظ في تدوين دلالات المدخل المعجمي سوى بما ارتبط منها بالمجال المصطلحي المدروس مع مراعاة المعايير الدولية في بناء المعاجم الاصطلاحية" (اليعبودي، 2006م، ص 49).

من البداهة القول أن المعجم المختص يضم مصنفات علمية تحوي مصطلحات العلوم على اختلافها وأنواعها، ولا شك أن هذه المصنفات تتفاوت من حيث الحجم والشمول والدقة في وضع الألفاظ والمصطلحات، وهذا راجع طبعا إلى مصنفيها، فالمتأمل مثلا لمعجم "التعريفات" سيجده مختصرا وموجزا إذا ما قارناه بمعجم "كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي، كما أن هذا الأخير يحرص على وضع المصطلح أولا، ثم يأتي بالسياق العلمي الذي يمكن أن يدل عليه هذا المصطلح في سياق علمي آخر، وأحيانا نراه يبدأ بالدلالة الفقهية أو المنطقية للمفهوم، ثم يتبعه بالدلالة اللغوية والنحوية، عكس الجرجاني الذي يورد دلالة المصطلح من غير أن ينبه على انصرافها من علم إلى آخر، أو نقلها من دلالتها الخاصة إلى العامة، أو من العامة إلى الخاصة.

2- وظيفة المعجم المختص:

تتجلى وظيفة المعجم المختص في كونه يعد محورا أساسيا بالنسبة لكل اللغات الحية في العالم، لأنه مفتاح العلوم، وبدونه يتعذر تبيان الدلالة الاصطلاحية أو الخاصة، بل بدونه أيضا تكون اللغة عاجزة عن أداء وظيفتها المصطلحية. وعليه؛ فالمعجم له علاقة وطيدة بالنحو، بل لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر، ذلك أن المعجم يعرض الصيغ في صور نحوية، والنحوي يلجأ إلى المعجم عندما يصعب عليه فهم الدلالات الخاصة لهذه

الصيغ والقواعد النحوية، حيث إن الاسم مثلا عادة ما يرد في المعجم مع أداة التعريف، والمصدر الصناعي غالبا ما يأتي على صيغة " افتعال " مع زيادة ياء مشددة وتاء مربوطة في آخر الكلمة، وهكذا.....

وعليه، يمكن إجمال الوظائف البارزة للمعاجم المختصة في الآتي:

- كونها تمكن من استيعاب مضامين الإنتاجات العلمية والتقنية.
- كونها توفر أرضية لتطوير الأنساق الخاصة وتحيينها (خصوصا منها المعاجم المحوسبة).
- وأنها بالإضافة إلى ذلك، تيسر أمر التواصل العلمي، أو التقني، أو التقني بين ذوي الاختصاص الواحد، والحوار بين هؤلاء ومختلف طوائف العلماء والتقنيين.

ثانيا: طريقة تصنيف المعجم المختص وتبويبه.

المتأمل في طريقة تصنيف المعاجم المختصة وتبويبها، سيجدها لا تخرج عن الترتيبات الآتية:

أ- **الترتيب الألفبائي**: أي ترتيب المصطلحات بحسب حروف المعجم ترتيبا ألفبائيا (حسب الأوائل فالثواني فالثوالث مع إسقاط ال "التعريف" طبعا إن وجدت). وهو ترتيب واضح ويسير، بل يسهل على الباحث المدخل المحدد للمصطلحات بأسرع وقت ممكن، إلا أنه لا يكثف معاني المصطلحات التي تنضوي تحت مدخل مصطلحي واحد. والواضح أن هذا النوع من الترتيب هو المعمول به في أغلب المعاجم سواء منها العامة أو الخاصة.

ب- الترتيب المفهومي: وهو ترتيب يربط المصطلح بشبكات المصطلحات التي تنتمي معه إلى نفس الحقل المفهومي، كما يمكن المتلقي من تشكيل تصور متكامل حول المداخل المصطلحية، وذلك من خلال اكتشاف العلاقات المنطقية الرابطة بين شبكة المفاهيم. ولا شك أن هذا الصنف من الترتيب صعب وعسر خصوصا من لدن الناشئة؛ ولذلك قلما نجده في الأبحاث والدراسات التي تهتم بقضايا المصطلحات العلمية بصفة عامة، بل حتى في المعاجم أو الكتب النحوية، ولعل صعوبته تتجلى في عدم تمكن الباحث من جمع المنظومات والشبكات المفهومية للمصطلح الواحد.

ج- الترتيب الموضوعي: وهو ترتيب يعمد فيه على ترتيب المصطلحات بحسب الموضوعات بدءا بالمنصوبات، فالمرفوعات، فالمجرورات، أو بحسب أقسام الكلم، بدءا بالمصطلحات الخاصة بباب الأسماء فالأفعال

فالحروف. والباحث في هذا النوع من الترتيب يجده في كتب الشروح النحوية أكثر من غيرها، ذلك أن الشراح غالبا ما يلجؤون إلى هذا الترتيب نظرا لسهولته أيضا بالرغم من كونه يوقع الدارس أحيانا في الخلط بين المصطلحات؛ حيث إن مصطلح "الفعل" و"الفاعل" و"المفعول" (الخاصة بباب الأفعال)، قد تكون مقرونة بمصطلح "اسم الفعل" و"اسم الفاعل" و"اسم المفعول"، (التي هي في باب الأسماء). وهكذا...

د– الترتيب التاريخي: أي ترتيب المصطلحات ترتيبا تاريخيا منذ ولادتها حتى آخر استعمالها. وغني عن البيان أن هذا الترتيب يتطلب وقتا أطول ونفسا أكثر، كيف لا والحديث عنه يقتضي تتبع معاني المصطلحات في كل حقبة وعصر. لذلك نادرا ما نعثر عليه في أبحاثنا وكتبنا على الرغم من أهميته في الكشف عن دلالات المصطلح وما طرأ عليه من تغيير في كل سيرورة تاريخية.

ما أريد أن أنبه إليه، هو ضرورة اعتماد الترتيب المفهومي في المعاجم الخاصة، لكونه يمنع من تشتيت أشلاء المنظومة المفهومية للمصطلح، وإن كان البحث فيه أصعب.

ثالثا: طبيعة التعريف في المعجم المختص.

تعتبر قضية التعريف من أهم القضايا التي تثار عند تناول أي علم، ذلك بأن أساس أي علم مصطلحاته، إذ هي السبيل إلى بيان المقصود من غيره، "والتعريف إنما سمي بيانا لأنه يوقع الفصل والبينونة بين المقصود وغيره" (المطاط، 1999م، ص 90) ، وهو "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته شيء آخر" (الجرجاني، 1983م، ص 62) ، ومن مرادفات التعريف: "الحد، المعرف، القول الشارح"[*]؛ قال التهانوي حينما حد التعريف عند الأصوليين: "إنه مرادف للمعرف، وهو ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الذي يسمى محدودا أو معرفا" (التهانوي، 1963م، ص 98).

[*] وإن كان المناطقة يقرون على أن الحد جزءا من التعريف، كما أن الرسم هو أحد ضروب التعريف. أما القول الشارح عندهم معناه: توضيح مفهوم اللفظ أو توضيح معنى الشيء حتى يصبح واضحا في ذهن من يجهل معناه

ونظرا لأهمية التعريف في توضيح معاني المصطلحات المستخدمة في شتى العلوم لكونه يشكل المدخل الأساس لتوضيح المصطلح وتحديد مفهومه الذي يتميز به عن غيره، فإن ثمة اختلاف في طرائق صياغته –كما تم الاختلاف في تحديد ماهيته–كل بحسب اتجاهه ومجال اختصاصه.

وعليه؛ فالمتتبع لظاهرة التعريف في المعاجم المختصة سيجدها متنوعة، وما دمنا نسعى إلى صناعة معجم مختص في صناعة النحو، فالتعريف بالعلامة هو الذي يمكن الاعتماد عليه، لأنه يسهم في توضيح وتحديد المصطلحات النحوية انطلاقا من ذكر بعض الألفاظ المميزة لها. (أي بالاعتماد على العلامات والحركات الإعرابية التي تميز المصطلح عن غيره من المصطلحات الأخرى).

رابعا: أسس المعجم المختص وضوابطه.

1) أسس المعجم المختص:

لصناعة معجم مختص في مجال محدد، يقتضي مراعاة ثلاثة أسس أو أركان، يمكن توضيحها في الآتي:

أ– تحديد الهدف: أي لابد من صانع المعجم أن يحدد الهدف من جمعه وتدوينه للمادة، وكل ما يتصل بمداخل المعجم. وبناء على هذا التحديد، يعين مصادر جمع مادته وتأليفها، وطبيعة المصطلحات التي يضمها إلى معجمه الخاص. وما دام عملنا منكب على صناعة معجم نحوي، فالأجدر أن نميز بين المصطلحات النحوية المفردة وبين المصطلحات النحوية المركبة وبين ما يمكن أن نسميه ب"العبارات الواصفة" التي تأتي على شكل أبواب نحوية مطولة كما هو الحال مثلا في كتب التراث النحوي، خاصة الشروح النحوية.

ب– تبويب المادة: والمراد بذلك، العمل على تبويب المادة التي تم جمعها وكتابتها، ثم تحويلها إلى مداخل مرتبة ترتيبا معينا. ومن الأجدر هنا أيضا أن نعتمد على التبويب الموضوعي للمصطلحات، فإن كان معجما نحويا فتبوب مصطلحاته حسب الأبواب النحوية أو بحسب أقسام الكلم، بدءا بالمصطلحات النحوية الخاصة بالأسماء، فالأفعال، فالحروف، وهكذا...

ج– تقديم التعريف: ومعنى ذلك، أن يعرض أو يقدم صانع المعجم تعريفا لكل مدخل على حدة. وهنا كلما كان التعريف أدق وأوضح، إلا وتبينت فوائد المعجم أكثر. وتتنوع طرق التعريف ووسائله حسب

مستعمليه، ذلك أن من المعجمين من يعمد إلى التعريف بالخاصة، أي بذكر خواص اللفظ والسمات التي تميزه عن غيره، ومنهم من يعتمد التعريف بالمثال، أي الاقتصار على ذكر مثال أو مجموعة من الأمثلة توضح مفهوم المصطلح أو اللفظ. ومنهم من يلجأ إلى التعريف بالوظيفة، وهو تعريف يقوم على ذكر بعض الوظائف المرتبطة باللفظ المعرف. ومن المعجمين أيضا من يعمد إلى التعريف بالتقسيم، أي تعريف المصطلح بذكر أقسامه المكونة له. وهناك أنواع وأقسام أخرى للتعريفات تتنوع بحسب صاحب المعجم.

2) ضوابط المعجم المختص:

من الواضح أن بناء المصطلح في المعاجم الاصطلاحية يقتضي مراعاة القيود أو الضوابط الآتية:

أ – ضوابط صرفية: حيث ينبغي على واضعي المصطلحات أن يخضعوا من الناحية الشكلية للصيغ وعلاقتها، التصريفية والاشتقاقية التي تضبط قواعدها تماشيا مع الميزان الصرفي للغة العربية. ولا شك أن هذه الصيغ تسهم في فهم دلالات المصطلح.

ب – ضوابط تركيبية: ذلك أن التركيب يوجه الدلالة الاصطلاحية للمصطلح، حيث إن علامات الإعراب مثلا تميز بين المصطلحات البنائية والمصطلحات المعربة.

ج – ضوابط صواتية: إذ لا يصح في المصطلح وضع حرفين أو صوتين من نفس المخرج أو حتى من مخارج متقاربة، لأن ذلك سيكون أثقل على اللسان، بل فيه كلفة ومشقة. وعليه؛ فمتى تجاورت الحروف فالأصل ألا تجتمع إن كانت من مخرج واحد.

د – ضوابط دلالية: حيث إن المصطلحات ينبغي أن تدل على معنى بذاتها وفي ذاتها. ولا غرابة في ذلك، لأن الأصل في المصطلح الوضوح والبيان، وإن كان غامضا وجب تجليته وتوضيحه وتعريفه.

خامسا: شروط صناعة المعجم المختص وأهميته.

1) شروط صناعة المعجم المختص:

لصناعة معجم مختص في صناعة النحو أو غيره، وجب توفر الشروط الآتية:

– التنسيق مع المراكز التي لها سبق في مثل صناعة المعاجم للاستفادة من تجربتها.

– صناعة المعجم تحت إشراف مؤسسة علمية معترف بها تستطيع تجميع جهود الباحثين، وذلك بشكل جماعي.

– إعداد زمرة من الباحثين يكون لهم إلمام بصناعة المعجم وبضوابط العمل المصطلحي.

– تقسيم هؤلاء الباحثين إلى فرق بحث تقوم كل فرقة بعمل محدد.

– تشتغل الفرق جميعها تحت إشراف متخصصين يقومون بمراجعة ما أنجز وتمحيصه قبل اعتماده.

2) أهمية صناعة المعجم المختص:

لا مراء أن لكل عمل قيمته وأهميته، وعليه؛ فأهمية صناعة معجم مختص تتمثل فيما يلي:

1) توفير مادة علمية للباحثين والدارسين والمهتمين في مجال المعاجم اللغوية والخاصة.

2) رصد جهود السابقين ودراستها، وكذا ضبط وتحيين الدلالة الخاصة للمصطلحات.

3) رصد التطور الذي طرأ على فهم المصطلحات عبر التاريخ، وهو رصد لا شك أنه سيفسر كثيرا من الخلط في ما يمكن أن نسميه ب"الفوضى المصطلحي".

4) افتقار المكتبة الإسلامية إلى معاجم خاصة، لأن ما طبع من معاجم حديثة في الآونة الأخيرة، وما تم طبعه أيضا على الشبكة العنكبوتية لا يكفي لإغناء مكتبتنا العلمية.

5) كون صناعة معجم يعد إنجازا لغويا وحضاريا تفتقر إليه الثقافة الإسلامية. فأما كونه لغويا؛ لأنه يسهم في تطوير اللغة وتنميتها وذلك بضبط مصطلحاتها وحدودها، أما كونه إنجازا حضاريا؛ فلأنه لا يقتصر على تنمية لغة الضاد فحسب، بل حتى تنمية أهلها والغيورين عليها، لأن اللغة تنموا وتتطور بالاستعمال وتضعف ثم تموت بالإهمال.

خاتمـــة وتوصيـــة:

انطلاقا مما سبق، توصلنا إلى أن المعجم المختص هو ذلك الكتاب الذي يضم ألفاظا ومصطلحات يتم تداولها في حقل معرفي معين وفي سياق خاص ومرتبا وفق تصنيف معين، وأن أهميته تتجلى في التعريف بالمصطلحات العلمية خاصة. هذا ولا شك أن صناعته لن تتحقق إلا بتشكيل مجموعة فرق عمل تسهر على إعداد دراسات وأبحاث وتنسق عملها لبلوغ الغاية المرجوة من وضع هذا المعجم وإخراجه إلى حيز الوجود.

أما الغاية من **توصيتي**: أن تتعهد المؤسسات والمجامع المعنية بقضايا المعجم العربي بانعقاد لقاءات تكوينية لصناعة معاجم خاصة تعنى بضبط المصطلحات وتحديد دلالتها تيسيرا للبحث العلمي.

المصـادر والمراجـع:

1- المطاط، عبد العزيز. (1999م). مناهج البحث في المصطلح من خلال كتابات الرازي، (ط1). مطبعة منشورات المناهج.

2- اليعبودي، خالد. (2006م). آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، منشورات ما بعد الحداثة، فاس.

3- التهانوي ، محمد علي. (1382هـ- 1963م). كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، مراجعة أمين الخولي، مكتبة النهضة العربية.

4- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد. (1403 هـ- 1983م). التعريفات، (ط1). بيروت، دار الكتب العلمية.

5- الدراسات المعجمية، (مجلة تصدر عن الجمعية المغربية للدراسات المعجمية)، "المعاجم العربية: الواقع والآفاق". (ذو الحجة – محرم 1428هـ- يناير2007م) ، العدد السادس.

6- دور المعجم في تعليم اللغة العربية وتعلمها، أعمال اليوم الدراسي، (2009م). جامعة مولاي إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، سلسلة الندوات 24.